

# الهجرة غير الشرعية واليات المكافحة الدولية ( المنظمات العالمية والاتحاد الاوربي انموذجاً )

مؤيد محمد عبدالقادر مدرس مساعد قسم القانون، جامعة نوروز أقليم كردستان العراق	هيرش فاضل شاكر مدرس قسم القانون، جامعة نوروز أقليم كردستان العراق	د. محمد حسن خمو استاذ مساعد قسم القانون، جامعة نوروز أقليم كردستان العراق
---	--	--

## الملخص

الهجرة غير الشرعية ظاهرة يتجسد مضمونها بالدخول غير المشروع للشخص الى دولة غير دولته بطرق غير مشروعة , وذلك بنية الاقامة الدائمة فيها , وتجدر الاشارة الى ثمة مجموعة من الاسباب تقف وراء هذه الظاهرة البعض منها اقتصادي والبعض الاخر سياسي ومنها ما هو امني ... الخ كما تؤثر هذه الظاهرة بشكل سلبي على مختلف جوانب الحياة لكل من الدولة المهاجر منها والدولة المهاجر اليها . ازاء ذلك بذلت منظمة الامم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية المتخصصة جهداً لا يستهان به في سبيل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية , وبما ان القارة الاوربية هي من اكثر القارات تأثراً بهذه الظاهرة فقد مارست هذه القارة ايضاً دوراً مهماً في مكافحتها وذلك من خلال اتباع اجراءات البعض منها ذات طابع امني والبعض الاخر ذات بعد امني , وقد انتهينا في هذا البحث الى ان المجتمع الدولي يحتاج الى بذل المزيد من الجهود في سبيل القضاء على هذه الظاهرة.

الكلمات الدالة: هجرة غير شرعية، معاهدة شنجن، وكالة فرونتكس

## 1. المقدمة

تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من التحديات المهمة التي تواجه المجتمع الدولي بشكل عام والاوربي بشكل خاص وذلك لما يترتب على هذه الظاهرة من اثار سلبية تمس مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والامنية لكل من الدولة المهاجر منها والمهاجر اليها ازاء ذلك بذل المجتمع الدولي ( المنظمات العالمية ) والاتحاد الاوربي دوراً مهماً في مكافحة هذه الظاهرة ومسألة ابراز هذا الدور تشكل محور دراستنا .

### 2.1 اشكالية موضوع البحث

تتمحور اشكالية موضوع البحث حول ايجاد الية مناسبة تمكن المجتمع الدولي من مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية , وتؤدي الى الحاء الاثار السلبية التي تصاحب المهاجرين غير الشرعيين الى الدول التي يهاجرون اليها .

### 3.1 تساؤلات البحث

يطرح موضوع البحث مجموعة من التساؤلات تتمثل بما يلي

- ما المقصود بالهجرة غير الشرعية وما هي اسباب هذه الهجرة .
- ما هي الاثار التي تترتب على ظاهرة الهجرة غير الشرعية .
- ما هي الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ( الامم المتحدة والاتحاد الاوربي بشكل خاص ) وهل هذه الجهود تعتبر كافية لمكافحة ام ان الامر يتطلب بذل المزيد من الجهود.

### 4.1 فرضية موضوع البحث

تنطلق فرضية البحث من نقطة اساسية مفادها ان الجهود المبذولة من قبل المنظمات العالمية والاتحاد الاوربي غير كافية لمكافحة الهجرة غير الشرعية , والدليل العدد الهائل

### 1.1 اهمية موضوع البحث

لموضوع البحث اهمية كبيرة كونه يتناول الهجرة غير الشرعية واليات مكافحتها دولياً , هذه بدء المجتمع الدولي ينتهج سياسة جديدة ازاء هذه الظاهرة وتحولت مسألة الهجرة من قضية ذات طابع انساني الى قضية ذات طابع امني تستوجب المواجهة والمكافحة وذلك لما تحمله هذه الظاهرة من متغيرات تؤثر سلباً بشكل او بأخر على الجوانب الداخلية والدولية للدول التي يتم الهجرة اليها.

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 2 (2019)

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2019/6/1

البريد الالكتروني للباحث : mohammed.khano@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الايادي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

في هذا الصدد منها ما هو فقهي (اصطلاحى) ومنها ما هو دولي، ونحن ضمن اطار هذا المطلب سنشير اهم التعاريف التي وردت على الصعيدين اعلاه في فرعين مستقلين وكما يلي :

### 1.1.2 الفرع الاول

#### مفهوم الهجرة غير الشرعية

ان كلمة الهجرة في قواميس اللغة العربية جاءت من (الهجر) ضد الوصل والاسم (الهجر) و (المهاجر) من ارض الى ارض، ترك الاولى الى الثانية والتهاجر تعني التقاطع<sup>3</sup>.

والهجرة بشكل عام تعرف بأنها (الانتقال من بلد الى اخر بنية الاستقرار والاقامة فيه بصفة دائمية او مؤقتة، تحت تأثير عوامل سياسية او اقتصادية او اجتماعية او علمية ... الخ)<sup>4</sup> اما ما يتعلق بتعريف الهجرة غير الشرعية اورد الفقهاء العديد من التعاريف لهذه الظاهرة<sup>5</sup> حيث عرفها البعض بأنها: خروج المواطن من اقليم دولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك او من مند شرعي ولكن باستخدام وثيقة سفر مزورة<sup>6</sup>.

كما تم تعريف الهجرة غير الشرعية ايضاً على انها الدخول والخروج غير القانوني من والى اقليم دولة من قبل افراد او جماعات من غير الاماكن المحددة ذلك ودون التقيد او الاعتداء بالضوابط والشروط الشرعية التي تستوجبها كل دولة في مجال تنقل الافراد<sup>7</sup>. وعرف البعض الآخر الهجرة غير الشرعية على انها دخول شخص الى دولة اخرى بشكل غير شرعي او غير قانوني مع وجود نية الاقامة لديه في تلك الدولة واتخاذها مكاناً للعيش وممارسة الاعمال المختلفة<sup>8</sup>.

كما عرفت الهجرة غير الشرعية بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظراً لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت اجراءات السفر واصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة<sup>9</sup>.

ومن التعاريف التي وردت للهجرة غير الشرعية بمعناها العام، هي التسلل عبر الحدود البرية او البحرية والاقامة بدولة اخرى بطريقة غير مشروعة وقد تكون الهجرة اساسها قانوني وتتحول فيما بعد الى غير مشروعة وما يعرف بالاقامة غير الشرعية<sup>10</sup>.

كما تم تعريف المهاجر السري او (غير الشرعي) بأنه (كل من يقوم بعبور حدود دولة غير دولته وبصفة سرية وخلصه عن السلطات، او الذي دخل بموجب الوثائق التي يستوجبها القانون ولكنه خرق مدة الاقامة المحددة في الوثيقة وتكون له نية الاستقرار والعيش والعمل في سريه وخارج ما يقرره القانون)<sup>11</sup>.

من المهاجرين غير الشرعيين الذين يتواجدون الان في اوربا، الامر الذي يستوجب بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

### 5.1 نطاق البحث

لما كانت الهجرة غير الشرعية تشكل ظاهرة عالمية ولما كانت القارة الاوربية هي الاكثر تأثراً بهذه الظاهرة لذلك اخذنا على عاتقنا بيان الجهود المبذولة من قبل المنظمات العالمية والاتحاد الاوربي لمواجهة هذه الظاهرة، اما جهود بقية المنظمات فأنها تخرج من نطاق دراستنا.

### 6.1 هيكلية موضوع البحث

لغرض الاحاطة بموضوع البحث من جوانبه كافة فقد ارتأينا الى تقسيمه على مبحثين الاول منها جاء بعنوان مفهوم الهجرة غير الشرعية والذي تم تقسيمه الى مطلبين الاول تم تخصيصه لتعريف الهجرة غير الشرعية اما الثاني فقد تناولنا فيه اسباب واثار الهجرة غير الشرعية، اما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه الى الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وقد تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين الاول اشرفنا فيه الى الجهود العالمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، اما المطلب الثاني فقد تطرقنا فيه الى جهود الاتحاد الاوربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

### 2. المبحث الاول

#### مفهوم الهجرة غير الشرعية

باتت الهجرة غير الشرعية من أكثر المواضيع اثاراً للجدل ضمن التحليلات الحديثة للعلاقات الدولية، ويرجع السبب في ذلك الى التطور السريع في اشكال ممارسة هذه الظاهرة اذ تجاوزت اثارها حدود معظم الدول لتصبح ظاهرة ذات صلة بمستقبل اعضاء المجتمع الدولي كافة.

ونحن وبمقصد البحث في مفهوم الهجرة غير الشرعية فقد ارتأينا على تقسيم هذا المبحث الى مطلبين حيث سنخصص المطلب الاول للبحث في تعريف الهجرة غير الشرعية، اما المطلب الثاني فسنستغرق فيه الى اسباب الهجرة غير الشرعية واثارها وكما يلي :

### 1.2 المطلب الاول

#### تعريف الهجرة غير الشرعية<sup>1</sup>

بالرغم من قدم ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاهتمام العالمي بها<sup>2</sup> الا انه لا يوجد حد الان تعريفات متفقاً عليه لهذه الظاهرة حتى هذه اللحظة، فقد تعدد التعاريف التي قيلت

## 2.1.2 الفرع الثاني

## التعريف الدولي للهجرة غير الشرعية

سنتناول في هذا الفرع التعاريف التي اعطيت للهجرة غير الشرعية من قبل المنظمات الدولية فضلاً عن التعاريف التي اوردها الاتفاقيات الدولية لهذه الظاهرة . فعلى صعيد المنظمات الدولية عرف مكتب العمل الدولي<sup>12</sup> المهاجر غير الشرعي بأنه (( كل شخص يدخل او يقيم او يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة لذلك يعتبر مهاجر غير شرعي او سري او بدون وثائق او في وضعية غير قانونية ))<sup>13</sup>. كما عرفت منظمة الهجرة الدولية ( IOM )<sup>14</sup> الهجرة غير الشرعية بانها (( التنقل العابر للحدود – الدولي – او الاقامة بطريقة مخالفة لقانون الاقامة ))<sup>15</sup>. اما على الصعيد الاتفاقي فقد نصت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وافراد عائلاتهم والتي اقترتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في (18) ديسمبر من العام 1990 , نصت في الفقرة (أ) من المادة (5) على (( المهاجرون يعتبرون في وضعية قانونية هم و افراد عائلاتهم اذا رخص لهم الدخول والاقامة والعمل في الدولة التي يمارسون فيها العمل وفقاً للنظام المعمول به في تلك الدولة وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها )) .

اما الفقرة (ب) من المادة ذاتها فقد جاءت بتعريف خاص للمهاجر القانوني حيث نصت على (( يعتبر بدون وثائق وفي وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة )) .

عليه واستناداً الى ما تقدم يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها ((عملية دخول شخص او مجموعة من الاشخاص الى دولة غير دولتهم وبشكل مخالف للقانون على ان تتوافر لديهم نية الاقامة في تلك الدولة )) .

وبالتالي يتضح لنا ومن خلال التعاريف التي اوردها في اعلاه للهجرة غير الشرعية<sup>16</sup> ان هناك معيارين لا بد من توافرها لتحقيق هذه الظاهرة وهما<sup>17</sup> :

اولاً : المعيار المكاني : حيث ان الهجرة تشير الى تغير موطن الاقامة اي الانتقال الدائم من بلد او موطن الى بلد او موطن اقامة اخر وهذا يعني ان الحراك من مكان لآخر داخل حدود الدولة لا ينطبق عليه وصف الهجرة .

ثانياً : المعيار الزمني : وهو ما يتعلق بمدّة الهجرة وهذا المعيار له اهمية كبيرة للتمييز بين الهجرة وغيرها من انواع الحراك من مكان لآخر , حيث ان الهجرة تستوجب نية الاقامة الدائمة بالنسبة للشخص او الاشخاص الذين ينتقلون , في حين ثمة انتقالات اخرى عبر المكان الا انها تفتقد الى البعد الزمني الذي يجعل منه هجرة .

## 2.2 المطلب الثاني

## اسباب واثار الهجرة غير الشرعية

هناك مجموعة من الاسباب ادت الى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية<sup>18</sup> بشكل كبير خاصة في الآونة الاخيرة , لذلك فأنا سنشير في هذا المطلب الى اهم اسباب الهجرة غير الشرعية فضلاً عن التطرق الى الاثار التي تترتب على هذه الظاهرة وعليه من اجل الاحاطة بمفردات هذا المطلب من جوانبه كافة ارتأينا الى تقسيمه على فرعين حيث سنتطرق في الفرع الاول الى اسباب الهجرة غير الشرعية , اما الفرع الثاني فقد خصصناه لأثار هذه الهجرة وكما يلي :

## 1.2.2 الفرع الاول

## اسباب الهجرة غير الشرعية

ثمة مجموعة من الاسباب التي ادت الى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية سنشير في هذا الفرع الى اهمها وهي :

## أ- قلة فرص العمل والفقر

تشكل الدول الفقيرة وتلك التي تعاني من الازمات الاقتصادية وقلة فرص العمل مصدراً للهجرة الدولية , حيث ان انخفاض امكانية الدول في توفير فرص عمل بأجور مناسبة له دور كبير في زيادة تدفق الايدي العاملة الى خارج الحدود الوطنية<sup>19</sup>. كما ان تدني مستوى المعيشة وضعف القوة الشرائية وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين وتراجع معدلات النمو والتوزيع غير العادل للثروات كلها اسباب ادت الى زيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية<sup>20</sup>.

## ب- الاسباب الامنية

تلعب العوامل الامنية كالحروب الدولية والاهلية والقمع الحكومي وانتهاكات حقوق الانسان دوراً مهماً في زيادة معدلات الهجرة بشكل عام والغير شرعية بشكل خاص. فعلى سبيل المثال اعلنت وزارة الداخلية التركية في بيان لها ان اجهزتها الامنية قد تمكنت من القاء القبض على ( 40700 ) مهاجر غير شرعي خلال الاعوام ( 1997 – 2003 ) وكان العراقيون يشكلون نسبة ( 31% ) منهم والمعروف ان العراق خلال تلك الفترة كان يعيش حالة من عدم الاستقرار الامني فضلاً عن سيادة الحكم الدكتاتوري فيه الامر الذي دفع العراقيين للهجرة<sup>21</sup>.

وبعد احداث داعش الارهابي وحسب احصائية صادرة عن منظمة الهجرة الدولية بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين من العراقي حوالي ( 366,6 ) الف نسمة<sup>22</sup>.

ومن الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية أيضاً سيزاحمون الايدي العاملة في الدولية المستقلة لهم خاصة في شركات القطاع الخاص حيث يلجأ اليهم اصحاب العمل لتدني اجورهم فينعكس ذلك بدوره على العمالة في الدولة المضيفة مما يؤدي الى انتشار البطالة , كما تؤثر الهجرة على الناحية الاقتصادية في الدول المهاجر منها خاصة اذا ما كان من اصحاب الكفاءات الامر الذي ينعكس سلباً على دولتهم واقتصادياتها لعدم امكانياتها من الاستفادة منهم<sup>26</sup>.

#### ب- الآثار الامنية للهجرة :

تعتبر القضايا الامنية من اهم الرهانات التي تفرزها الهجرة خاصة غير الشرعية منها فبالنسبة للدول الاوربية تتمثل اهم الرهانات الامنية في علاقة الهجرة مع الجريمة المنظمة والارهاب , فالدول الاوربية وعلى اثر زيادة معدل الجرائم لديها توجه اصابع الاتهام صوب المهاجرين المقيمين في تلك البلدان , فعلى سبيل المثال من مجموعة الاعمال الاجرامية المرتكبة في المانيا حسب احصائية عام 1997, تمثل مشاركة المهاجرين فيها بنسبة ( 33,3%) وفي فرنسا وحسب احصائية عام 1995 تقدر مشاركة المهاجرين في الاعمال الاجرامية بنسبة ( 29%) اما فيما يتعلق بعلاقة الظاهرة ( الهجرة ) بالارهاب فهي تعد من التهديدات الكبرى التي تواجه الدول الاوربية وتشكل مصدر قلق وتخوف لدى هذه البلدان فقاعدة التأثير المتبادل تشكل محوراً اساسياً في هذا التصور<sup>27</sup>.

#### ت- الآثار الاجتماعية للهجرة :

تؤدي الهجرة عموماً الى التغير في التركيبة الاجتماعية في كل من دولة المهجّر ودولة المنشأ كنتيجة لما يسمى بالانتفاء الهجري , حيث يترتب على الهجرة انتقال العناصر الثابتة من المجتمع وبصفة خاصة الذكور الى دول المهجر مما يؤثر سلباً على التركيبة الاجتماعية للمجتمع المهاجر منه واليه<sup>28</sup>.

كما تؤدي الهجرة الى تغير الخريطة السكانية للمنطقة وذلك لضخامة عدد المهاجرين بالنسبة للسكان الاصليين , كما اثبتت التجارب ازدواجية الولاء لدى المهاجرين حيث ان الهجرات المؤقتة من وجهة نظر السكان الاصليين هي هجرات استثمارية مما ينتج عن ذلك مضاعفات اجتماعية وسياسية خطيرة , كما تؤدي الهجرة أيضاً الى ترايد الامية في الدولة المهاجر اليها نتيجة لعدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية لتغطية احتياجات السكان الاصليين والمهاجرين كما تؤدي الهجرة أيضاً الى زيادة

من خلال ما تقدم يتضح لنا ان سوء الاوضاع الامنية تعد من اهم الاسباب التي تدفع المواطنين الى الهجرة من بلدانهم الاصلية الى بلدان اخرى بحثاً عن الامان والاستقرار

#### ت- الاسباب الجغرافية والديمقراطية

ان للعوامل الجغرافية الطبيعية او البيئية اثر كبير في زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية الى الخارج حيث ان البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان فالفيضانات وثورات البراكين والابوتة كلها اسباب تدفع السكان الى الهجرة وقد ادت مثل هذه الاسباب وغيرها الى ترك الافراد لأماكنهم سواء اكان ذلك على المستوى المحدود الضيق ام على المستوى الجماعي<sup>23</sup>.

الى جانب الاسباب او العوامل الجغرافية ثمة العوامل الديموقراطية التي تشكل هي الاخرى سبباً من الاسباب الرئيسية الى تدفع الى الهجرة فظاهرة الاكتظاظ السكاني تعد عاملاً مهماً في هجرة الافراد الى تلك الدول التي توجد فيها نقص في حجم السكان , ففي الغالب تحدث الهجرة الدولية الى تلك الدول التي تعاني من قلة نسبة السكان , بمعنى اخر ان الدول المستقبلية للمهاجرين هي عادة تكون تلك الدول التي تعاني من نسبة خصوبة منخفضة في عدد السكان<sup>24</sup>.

وعليه يمكن القول ان الهجرة تعد بمثابة تعويض عن انخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الجذب .

بعد الانتهاء من التطرق الى اهم الاسباب التي تؤدي الى الهجرة غير الشرعية , يتطلب الامر التطرق الى الآثار التي تترتب على هذه الهجرة وهذا ما اخذنا على عاتقنا بيانه في الفرع القادم من هذا المطلب .

#### 2.2.2 الفرع الثاني

##### آثار الهجرة غير الشرعية

تترتب على الهجرة غير الشرعية مجموعة من الآثار اخذنا على عاتقنا بيانها في هذا الفرع وكما يلي:

##### أ- الآثار الاقتصادية للهجرة

ابتداءً مود التنويه الى انه ومن الناحية الاقتصادية تتأثر كل من الدولة المهاجر منها والدولة المهاجر اليها , حيث تتأثر موازين المدفوعات في كليهما بسبب تلك الهجرة<sup>25</sup>.

وقد تم التأكيد في ديباجة البروتوكول على ان منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية يتطلب من الدول الاطراف اتخاذ تدابير فعالة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي .

وبينت المادة ( 2 ) من البروتوكول الغرض منه والذي تجسد في منع ومكافحة تهريب المهاجرين , فضلاً عن تعزيز التعاون بين الدول الاطراف تحقيقاً لتلك الغاية . وقد عرف البروتوكول تهريب المهاجرين بنصه على (( تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما الى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها او من المقيمين الدائمين فيها , من اجل الحصول بصورة مباشرة على منفعة مالية او منفعة مادية اخرى ))<sup>31</sup>. وقدر تعلق الامر في بالتجريم في مجال الهجرة غير الشرعية<sup>32</sup> نص البروتوكول على ما يلي<sup>33</sup> :

■ تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير اخرى لتجريم الافعال التالية في حالة ارتكابها عمداً ومن اجل الحصول بصورة مباشرة او غير مباشرة على منفعة مالية او منفعة مادية اخرى:

- تهريب المهاجرين .
- القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين بما يلي:
  - اعداد وثيقة سفر او هوية مزورة .
  - تدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل او توفيرها او حيازتها .
- تمكين شخص ليس مواطناً او مقيماً دائماً في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقييد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة او اية وسيلة اخرى غير مشروعة .
- تعتمد ايضاً كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير اخرى لتجريم:
  - الشروع في ارتكاب جرم من الافعال المجرمة وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة وذلك رهناً بالمفاهيم الاساسية لنظامها القانوني .
  - المساهمة كشريك في احدى الافعال المجرمة وفقاً للفقرة (1) او (ب) او (ج) من هذه المادة وكذلك رهناً بالمفاهيم الاساسية لنظامها القانوني او

معدل الجرائم في الدولة المستقبلة للمهاجرين وخاصة جرائم السطو والنهب والسرقة , الامر الذي يؤثر على الوضع الاجتماعي في الدول التي تستقبل المهاجرين<sup>29</sup> .

### 3. المبحث الثاني

#### الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

ادراكاً لخطورة الهجرة غير الشرعية وما يترتب عليها من اثار تمس النواحي الامنية والاقتصادية والاجتماعية لكل من الدولة المهاجر منها والدولة المهاجر اليها , بذل المجتمع الدولي ( العالمي والاقليمي ) دوراً مهماً في مكافحة هذه الظاهرة ونحن في ثنايا هذا المبحث سنتطرق الى الجهود المبذولة في هذا الصدد من قبل كل من المنظمات العالمية , فضلاً عن التطرق الى الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الاوربي على اعتبار القارة الاوربية تصنف بانها من أكثر القارات التي تقصدها الهجرات غير الشرعية , عليه ولغرض الاحاطة بمفردات هذا المبحث من جوانبه كافة ارتأينا الى تقسيمه على مطلبين وكما يلي :

#### 1.3 المطلب الاول

##### الجهود العالمية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

ضمن اطار الجهود العالمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية سنشير الى الجهود المبذولة من قبل منظمة الامم المتحدة , ومن ثم سنتطرق الى جهود المنظمات العالمية المتخصصة في هذا الخصوص في فرعين مستقلين وكما يلي :

#### 1.1.3 الفرع الاول

##### جهود الامم المتحدة في مكافحة الهجرة غير الشرعية

مارست منظمة الامم المتحدة دوراً مهماً في مجال التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وقد تجسدت هذا الدور في وضع البروتوكول الخاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000, فضلاً عن انشاء لجان متخصصة بالهجرة و اصدار بعض القرارات ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها وهذا ما اخذنا على عاتقنا بيانه في هذا الفرع وكما يلي :

#### أ- البروتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو لعام 2000.

يعد هذا البروتوكول بمثابة تجسيد للجهود الاتفاقي لمنظمة الامم المتحدة في سبيل مكافحة الهجرة غير الشرعية<sup>30</sup>.

قامت الامم المتحدة ولغرض مكافحة الهجرة غير الشرعية عام (2003) بأثناء لجنة سميت باللجنة العالمية للهجرة وقد تجسد الغرض من تأسيس هذه اللجنة بتقديم الارشادات بخصوص الهجرة غير الشرعية للمجتمع الدولي , وبدأت هذه اللجنة اعمالها عام 2004 , وفي عام 2005 قدمت اللجنة تقريراً للأمين العام للأمم المتحدة حول الهجرة ولعل اهم ما جاء فيه ما يلي<sup>37</sup> :

- ان المجتمع الدولي عاجز عن ادراك الامكانيات اللازمة للهجرة الدولية ولم يرتقي الى مستوى التحيات المنشودة لذلك فان الامر يتطلب المزيد من التنسيق والتعاون بين الدول لمواجهة تحديات الهجرة بشكل عام .
- اشتمل التقرير على ست مبادئ للقضايا الرئيسية للهجرة واقترح اطاراً شاملاً للعمل الدولي تضمن توصيات حول ( دور المهاجرين في سوق العمل الدولي , والهجرة والتنمية , والهجرة غير المشروعة , والمهاجرين في المجتمع وحقوق الانسان , وتنظيم الهجرة .

هذا فيما يتعلق باللجان , اما فيما يتعلق بالقرارات نذكر قرار مجلس الامن ذي الرقم (2240) لعام (2015) الخاص بالمهاجرين غير الشرعيين من ليبيا والذي جاء فيه :

- ضرورة تعاون الدول كافة مع ليبيا لمنع تهريب المهاجرين غير الشرعيين والاتجار بالبشر عبر اراضيها وفي بحرها الاقليمي .
- ضرورة ايجاد تعاون مشترك في مجال تبادل المعلومات حول المهاجرين غير الشرعيين , بين الحكومة الليبية وحكومات الدول والمنظمات الدولية والإقليمية .
- ضرورة قيام الدول المنخرطة في جهاد مكافحة تهريب المهاجرين بتفتيش اي مركب يعتقد انه يستخدم لنقل المهاجرين , على ان يكون ذلك في حدود ما يسمح به القانون الدولي<sup>38</sup>.

وعملاً بهذا القرار قدم الامين العام للأمم المتحدة تقريراً لمجلس الامن الدولي عام 2016 اوضح من خلاله بأن الدول الاعضاء وضمن الجهود الرامية لمكافحة الهجرة غير الشرعية قبالة الساحل الليبي وسواء كان ذلك على نحو فردي ام جماعي او من خلال المنظمات الإقليمية قامت بتفتيش المراكب التي تقل المهاجرين غير الشرعيين بموجب القانون الدولي الساري والسلطات المخولة لها استناداً الى القرار ( 2240 ) لسنة (2015) , كما افاد التقرير بأن السلطات الليبية قامت بأجراء عمليات اعتراض بحري داخل المياه

المساهمة كشريك في جرم من الافعال المجرمة وفقاً للفقرة (1) (ب) من هذه المادة .

- تنظيم او توجيه اشخاص اخرين لارتكاب جرم من الافعال المجرمة وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة .

■ تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير اخرى لاعتبار اي ظرف:

- تعرض للخطر او يرجع ان تعرض للخطر حياة او سلامة المهاجرين المعنيين.
- تستيع معاملة اولئك المهاجرين معاملة لا انسانية او محينة بما في ذلك لغرض استغلالهم ظروفهم مشددة للعقوبة في الافعال المجرمة وفقاً (أ) و(ب) و(ج) من هذه المادة وكذلك رهناً بالمفاهيم الاساسية لنظامها القانوني في الافعال المجرمة وفقاً للفقرة (2) (ب) و (ج) من هذه المادة .

■ ليس في هذا البروتوكول ما يمنع اي دولة طرف من اتخاذ تدابير ضد اي شخص يعد سلوكه جرمًا بمقتضى قانونها الداخلي.

وفي اطار ضبط الحدود ومراقبته نص البروتوكول على ضرورة قيام الدول الاطراف وبما لا يخل بالتعهدات الدولية ذات الصلة بحرية حركة الناس نص على تعزيز الضوابط الحدودية الى اقصى حد ممكن وبقدر ما يكون ذلك ضرورياً لمنع وكشف تهريب المهاجرين<sup>34</sup> كما الزم البروتوكول الدول الاطراف بضرورة اتخاذ ما يلزم من الاجراءات لضمان ما يلي:

- ان تكون وثائق السفر او الهوية التي تصدرها ذات نوعية يصعب مما اساءة استعمال تلك الوثائق او تزويرها او تحويرها او تقليدها او اصدارها بصورة غير مشروعة .

● سلامة وامن ووثائق السفر او الهوية التي تصدرها الدول الاطراف او التي تصدر نيابة عنها ومنع اعدادها واصدارها واستعمالها بصورة غير مشروعة<sup>35</sup>.  
اضافة الى ما تقدم نص البروتوكول على ضرورة التدريب والتعاون المتبادل بين الدول الاطراف لأغراض مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين<sup>36</sup>.

ب- لجان وقرارات الامم المتحدة

### 2.3 المطلب الثاني

#### دور الاتحاد الاوربي<sup>42</sup> في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تعد القارة الاوربية من أكثر قارات العالم تأثراً بالهجرة غير الشرعية ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود الى ان سواحل هذه القارة واقعة على البحر المتوسط لمسافات طويلة مما يساعد على عمليات الهجرة البحرية اليها<sup>43</sup>, ولغرض مكافحة الهجرة غير الشرعية اليها قامت دول الاتحاد الاوربي بمجموعة من الاجراءات البعض منها ذات طابع تنظيمي والبعض الآخر ذات بعد امني سنشير في هذا المطلب الى اهم تلك الإجراءات في فرعين مستقلين وكما يلي:

#### 1.2.3 الفرع الاول

##### الاجراءات التنظيمية للاتحاد الاوربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

اعتمدت القارة الاوربية مجموعة من الاجراءات التنظيمية بقصد السيطرة على الهجرة غير الشرعية واهم تلك الإجراءات ما يلي :

##### أ- معاهدة شنجن

تم ابرام اتفاقية شنجن من قبل مجموعة من الدول الاوربية وهي ( هولندا , بلجيكا , لكسمبورغ , المانيا وفرنسا ) عام 1985 ودخلت حيز النفاذ عام 1995, وقد وضعت الاتفاقية شروطاً لقبول الدخول الى اقاليم الدول المشار اليها في اعلاه وهذه الشروط هي<sup>44</sup>:

- امتلاك وثيقة شرعية او رخصة تسمح بعبور الحدود .
- تقديم ادلة لأثبات سبب او ظروف الإقامة ووثائق تحديد مدة الإقامة .
- غياب التهديدات على النظام العام والامن الوطني والعلاقات بين الدول او حتى بين الدول المتعاقدة.

ومجال مكافحة الهجرة غير الشرعية نصت الاتفاقية على ضرورة قيام الدول الاطراف بتقريب سياسات التأشيرات في اقرب وقت ممكن من اجل تجنب الآثار السلبية في مجال الهجرة والامن التي قد تنجم عن تحقيق الضوابط على الحدود المشتركة , ولا يجوز لهم ان يتخذوا اذا كان ذلك ممكناً قبل (1) يناير 1986 , ما يلزم من خطوات من اجل تطبيق اجراءات في مسألة التأشيرات والقبول في هذه الاراضي مع الاخذ بنظر الاعتبار كامل اراضي الدول الخمس ضد الهجرة غير الشرعية والانشطة التي يمكن ان تعرض الامن للخطر<sup>45</sup>.

الاقليمية الليبية شملت ( 10246 ) مهاجر غير شرعي من الرجال والنساء والاطفال<sup>39</sup>.

### 2.1.3 الفرع الثاني

#### جهود المنظمات العالمية المتخصصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية

الى جانب منظمة الامم المتحدة ثمة منظمات دولية متخصصة تهتم بمسائل الهجرة بشكل عام ومن ضمنها الهجرة غير الشرعية ومن هذه المنظمات منظمة العمل الدولية حيث اعتمدت هذه المنظمة وثيقتين ملزمتين من الناحية القانونية بشأن العمال المهاجرين , الاولى هي الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من اجل العمالة لعام 1949, والثانية هي اتفاقية العمال المهاجرين رقم ( 143 ) لسنة 1975<sup>40</sup>.

قدر تعلق الامر بالاتفاقية الأولى فهي لم تتضمن نصوصاً ذات صلة بالهجرة غير الشرعية , اما الاتفاقية الثانية وهي اتفاقية عام 1975 والتي دخلت حيز النفاذ عام 1978, فهي تعد اول وثيقة دولية تهتم بالمشاكل التي تنشأ عن الهجرة غير النظامية وهي تسعى للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية للعمال. ولعل من اهم النصوص التي تضمنتها الاتفاقية والتي عالجت موضوع الهجرة غير الشرعية هو نص المادة ( 13 ) والتي جاء فيها :

تعتمد كل دولة عضو جميع التدابير الضرورية والمناسبة في نطاق ولايتها وبالتعاون مع دول اعضاء اخرى على السواء:

- للقضاء على حركات الهجرة الخفية من اجل العمل , وعلى استخدام المهاجرين بصورة غير قانونية .
- لمناهضة منظمي حركات الهجرة غير النظامية او الخفية من اجل العمل من اراضيها او اليها او عبرها , ومناهضة من يستخدمون عمالاً هاجروا اليها في ظروف غير قانونية ... ))

وضمن ذات السياق بذلت منظمة الهجرة الدولية باعتبارها من المنظمات الدولية المتخصصة بمسائل الهجرة , بذلت هي الاخرى دوراً مهماً في مكافحة الهجرة غير الشرعية , حيث تعمل هذه المنظمة مع الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز فهم قضايا الهجرة وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة والحفاظ على كرامة الانسان من المهاجرين<sup>41</sup>.

ب- اتفاقيات الشراكة مع بلدان المغرب العربي :

تمت مجموعة من الاجراءات ذات الطابع الامني تم اتخاذها من قبل الاتحاد الاوربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ولعل اهم تلك الاجراءات ما يلي :

ابرم الاتحاد الاوربي ثلاث اتفاقيات شراكة مع كل من ( تونس عام 1995 , المغرب عام 1996, والجزائر عام 2005) وقد جسدت هذه الاتفاقيات الاساس القانوني لأي تعاون بين الاتحاد الاوربي وهذه البلدان , وقد نصت المادة ( 2 ) المشتركة ( بين جميع اتفاقيات الشراكة على ان احترام القيم الاساسية وحقوق الانسان يعد عنصراً اساسياً للتعاون بين الاتحاد الاوربي والبلد المعني وقد تضمنت اتفاقيات الشراكة أيضاً مواد خاصة بالهجرة تنص بشكل رئيسي على تعزيز التعاون من اجل منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية واقامة حوار دائم بين الاتحاد الاوربي والدول المرتبطة به في هذا الخصوص<sup>46</sup>.

أ- وكالة فرونتكس الاوربية

وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها من قبل الاتحاد الاوربي عام 2004 وهي مكلفة بالتنسيق بين الدول الاعضاء في ميدان حماية الحدود من خلال تشديد الحراسة على الحدود الاوربية للحد من الهجرة غير الشرعية ولعل من اهم مهام هذه الوكالة ما يلي<sup>49</sup>:

- تنسيق التعاون المعلوماتي بين الدول الاعضاء في مجال ادارة الحدود الخارجية.
- مساعدة الدول الاعضاء على تدريب حرس الحدود .
- تطوير الابحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها .
- مساعدة الدول الاعضاء في الظروف التي تسترعي زيادة الدعم التقني والمعلوماتي على الحدود .
- تزويد الدول بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة.

ت- ميثاق الهجرة الاوربي 2008 :

تم اقرار الميثاق الاوربي للهجرة عام 2008 بقصد اغلاق ابواب اوربا امام جميع المهاجرين غير الشرعيين ويتعلق اثنان من البنود الخمس التي تضمنها الميثاق بمكافحة هذا النوع من الهجرة وهذه البنود هي<sup>47</sup>:

- البند الثاني : وقد نص هذا البند على مكافحة الهجرة غير الشرعية ولاسما من خلال اعادة المهاجرين غير الشرعيين الى بلدانهم الاصلية .
- البند الثالث : وقد نص هذا البند على تشديد الرقابة على الحدود وذلك من خلال ايجاد شرطة اوربية حقيقية على الحدود تقوم باتخاذ اجراءات حية بشأن التأشيرات وتفعيل دور وكالة ( فرونتكس ) المكلفة بتنسيق مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الاوربي .

ب- نظام مراقبة الحدود الاوربية

تم تأسيس هذا النظام من قبل الاتحاد الاوربي عام (2013) لغرض مراقبة الحدود الواقعة على حدود الاتحاد الاوربي الطلة بجزراً من الناحية الجنوبية وراً من الناحية الشرقية وتم تطبيق هذا النظام عام (2014) ويهدف الى تخفيف عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون اراضي الاتحاد الاوربي خلسناً وتخفيف عدد الوفيات بين المهاجرين غير النظاميين عن طريق انقاذ أكبر عدد ممكن من المهاجرين المعرضين للعرض في البحر وزيادة تدابير الامن الداخلي في الاتحاد الاوربي اجمالاً عن طريق الاسهام في منع الجرائم العابرة للحدود<sup>50</sup>.

#### 4. الخاتمة

في ختام هذا البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات سنذكرها على النحو التالي:

وتجدر الاشارة هنا الى ان المبادئ القاضية بأعادة المهاجرين غير الشرعيين الى بلدانهم والتي تضمنها الميثاق تستهدف الحد من ظاهرة الاقامة الشرعية بعد انتهاء الفترة القانونية الممنوحة وفقاً لتأشيرة الدخول الى بلدان الاتحاد الاوربي اذ يقدر عد هؤلاء بحوالي ( 12 ) مليون شخص يعملون بدون تصاريح عمل بطريقة غير قانونية ويمارسون مهناً من قبيل التنظيف في المطاعم والفلاحة , ويكون هؤلاء في الغالب على درجة كبيرة من الاندماج في المجتمعات الاوربية التي يعيشون فيها مما يجعل من النادر اكتشاف مخالفتهم للقوانين ولكنهم يشكلون الجزء الأكبر من المهاجرين غير الشرعيين<sup>48</sup>.

#### 2.2.3 الفرع الثاني

الاجراءات الامنية للاتحاد الاوربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية



## 1.4 الاستنتاجات

في مجتمعاتها فضلاً عن تحسين مستوى المعيشة للأفراد , حيث ان هذا الامر سيعمل دون شك الى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

• نوصي الاتحاد الاوربي بضرورة توحيد جهوده المبعثرة بين أكثر من اتفاقية ونظام وإيجاد الية مناسبة واجهزة رقابية فعالة تمكنها من مكافحة الهجرة غير الشرعية او على الاقل الحد منها .

• نوصي بضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والبيانات ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية بين جميع اعضاء المجتمع الدولي الامر الذي سيلعب دوراً محمياً في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية .

## قائمة المصادر

## 1.5 كتب الحديث واللغة

1- الشيخ الامام , محمد بن ابي بكر الرازي , مختار الصحاح , دار الحديث , القاهرة , 2003.

## 2.5 الكتب القانونية

- 1- د. احمد عبدالعزيز الاصر , الهجرة غير المشروعة ( الاثار والاشكال والاساليب المتبعة ) , ط1 , جامعة نايف للعلوم الامنية , الرياض , 2010 .
- 2- د. خليل حسين قضايا دولية معاصرة , ط1 , دار المنهل , لبنان , 2007 .
- 3- د. محمد صباح سعيد , جريمة تهريب المهاجرين , دراسة مقارنة , دار الكتب القانونية , مصر , 2013 .
- 4- د. محمد فتحي عيد , التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية , من اصدارات جامعة نايف للعلوم الامنية , الرياض , 2010 .

## 3.5 الرسائل والاطرايح

- 1- شوقي ذياب , صبرين بو عكاز , البعد الامني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط , دراسة حالة المغرب انموذجاً , رسالة ماجستير , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة العربي السبتي , الجزائر , 2016 .
- 2- بن محمر محمد , الهجرة السرية للأطفال الجزائريين الى اوربا , دراسة في ظل الميثاق الدولية والتشريعات الوطنية , كلية لقانون والعلوم السياسية , جامعة وهران , الجزائر , 2017 .
- 3- بو عافية ليندة , وربما شهيدة , الهجرة غير الشرعية ومكافحتها , رسالة ماجستير , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة عبدالرحمن ميرة , الجزائر , 2013 .
- 4- خديجة بنتة , السياسة الامنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية , رسالة ماجستير , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد خضير , الجزائر , 2014 .
- 5- زهور مناد , مسألة الهجرة في العلاقات الاورو مغاربية ( رهانات وافاق ) رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية والاعلام , جامعة الجزائر , 2004 .

• تبين لنا ان الهجرة غير الشرعية هي عملية دخول شخص او مجموعة من الاشخاص الى دولة غير دولتهم وبشكل مخالف للقانون على ان تتوافر لديهم نية الاقامة في تلك الدولة .

• تبين لنا ان هناك مجموعة من الاسباب التي تقف وراء انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل كبير في الآونة الاخير منها ما هو ذات طابع اقتصادي كإخفاض مستوى المعيشة وندرة فرص العمل في الدول المهاجر منها , ومنها ذات طابع امني كإندعام الامن والامان ومنها ما هو ذات طابع اجتماعي وغير ها من الاسباب الاخرى.

- تبين لنا ان هناك مجموعة من الاثار المتنوعة التي تترتب على الهجرة غير الشرعية وهي بالأجمال تعود بالسلب على المجتمعين المهاجر منه والمهاجر اليه .
- بذلت منظمة الامم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية المتخصصة جهداً لا يستهان به لغرض مكافحة الهجرة غير الشرعية ويشكل بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو احدى ابرز تلك الجهود .
- تبين لنا ان القارة الاوربية وكونها أكثر القارات تأثراً بالهجرة سوء اكانت شرعية ام غير شرعية ازاء ذلك بذل المجتمع الاوربي جهوداً كبيرة في مكافحة الهجرة غير الشرعية وقد انقسمت هذه الجهود الى نوعين منها ما هو ذات طابع تنظيمي ومنها ما هو ذات طابع امني.

## 2.4 التوصيات

- نوصي الامم المتحدة بضرورة ابرام اتفاقية خاصة تعالج موضوع الهجرة غير الشرعية على ان يتم النص في الاتفاقية على اليات قانونية تكفل تنفيذ نصوصها والالتزام بها من قبل الدول الاطراف.
- ان مكافحة الهجرة غير الشرعية بشكل جدي وفعال يجب ان ينطلق من خلال الدول وهذا الامر يتطلب من الدول معالجة الاسباب التي تدفع بالمواطنين نحو الهجرة غير الشرعية , حيث يجب على الدول ان تعمل على توفير الامن والامان

- 3- د. مصطفى محمد راضي، الهجرة غير الشرعية للعراقيين، الاعداد والاسباب والحلول، دائرة البحوث، مجلس النواب العراقي، كانون الاول، 2018.
- 4- د. محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، ابعادها وعلاقتها بالاعتزاز الجماعي، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر العدد (43) السنة (السابعة) 2009.

### 5.5 الندوات العلمية

- 1- د. عزت الشيشيني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، بحث مقدم الى ندوة (الهجرة غير الشرعية) المنعقدة من قبل أكاديمية نايف للعلوم الامنية، الرياض، خلال المدة (10-8/2/2010).

### 6.5 الاتفاقيات الوثائق الدولية

- 1- اتفاقية منظمة العمل الدولية للهجرة من اجل العمالة 1949.
- 2- اتفاقية منظمة العمل الدولية للعمال المهاجرين 1975.
- 3- بروتوكول الامم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (2000).
- 4- وثيقة مجلس الامن الدولي ذي الرقم (s / Res/2240/9 October / 2015).
- 5- وثيقة مجلس الامن الدولي ذي الرقم (s / Res/2240/7 September / 766/ 2016).

### 7.5 المواقع الالكترونية

- 1- الموقع الرسمي لمكتب العمل الدولي (IOM.un.org)

- 7- بو عافية ليندة، وباش شهيدة، مصدر سابق، ص 6.
- 8- د. عبدالله علي عيو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والستون، السنة الثلاثون، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2014، ص 185.
- 9- د. احمد عبدالعزيز الاصغر، الهجرة غير المشروعة (الاثار والاشكال والاساليب المتبعة)، ط 1، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2010، ص 10.
- 10- د. محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، ابعادها وعلاقتها بالاعتزاز الجماعي، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر العدد (43) السنة (السابعة) 2009، ص 2.
- 11- صايش عبدالمالك، مكافحة تهريب المهاجرين السرين، اطروحة دكتوراه، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2014، ص 63.
- 12- مكتب العمل الدولي وهو جهاز تابع لمنظمة العمل الدولية تأسس عام 1919 ويصف بأنه العمود الفقري لمنظمة العمل الدولية وذلك بسبب اتساع نشاطه وارتباط جميع اعمال المنظمة بوجوده، ويقع مقر المكتب في مدينة جنيف (سويسرا)، ويضم أكثر من (1700) من مختلف الجنسيات. ينظر خلفاوي نسرين، دور منظمة العمل الدولية في حماية حقوق العمال المهاجرين، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2018، ص 45-46.
- 14- تأسست منظمة الهجرة الدولية عام (1951) ويقع مكنتها الرئيسي في مدينة جنيف (سويسرا) وهي تعد المنظمة الدولية الرائدة في مجال الهجرة، وفي عام (2016) أصبحت المنظمة عضواً في منظمة الامم المتحدة باعتبارها منظمة ذات صلة تمنح الامم المتحدة ولاية واضحة للهجرة وتضم المنظمة في عضويتها حوالي (166) دولة ولديها أكثر من (400) مكتب ميداني في ما يزيد على (100) دولة حول العالم. للمزيد ينظر الموقع الرسمي للمكتب (IOM.un.org) تاريخ الزيارة 2019/3/10.
- 15- ساعد رشيد واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2011، ص 15.
- 16- تجدر الإشارة الى ان المهاجرين غير الشرعيين يكونون على عدة انواع وهي:

- 6- ساعد رشيد واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2011.
- 7- صايش عبدالمالك، مكافحة تهريب المهاجرين السرين، اطروحة دكتوراه، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2014.
- 8- طويل منال، التعاون الدولي في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية (افريقيا - اوربا)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
- 9- قوسم فضيلة، الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين في الدول المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة عبدالرحمن ميرة، الجزائر، 2018.
- 10- معن بن عبدالعزيز الرئيس، الاتحاد الاوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، فلسطين، 2014.
- 11- ينظر خلفاوي نسرين، دور منظمة العمل الدولية في حماية حقوق العمال المهاجرين، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة طاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2018.

### 4.5 البحوث

- 1- د. عبدالله علي عيو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والستون، السنة الثلاثون، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2014.
- 2- د. عبدالحاميد سليمان واكرم محمود اسود، العوامل المؤثرة على الهجرة الدولية في اقليم كردستان، مجلة جامعة زاخو، عدد خاص بالمؤتمر العلمي للشباب، اربيل، 2002.

- 1- لقد ازدادت معدلات الهجرة غير الشرعية خلال العقدن الاخيرين مقارنة بالفترات السابقة علما، وتقدر منظمة الهجرة الدولية عدد الذين يقيمون في بلدان غير بلدانهم الاصلية بحوالي (192) مليون من سكان العالم، كما تقدر معدلات الازدادة السنوية لتيارات الهجرة الدولية بحوالي (2,9) % مقارنة بنحو (2,1) % لفترات نهاية القرن العشرين. ينظر د. محمد صبايح سعيد، جريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، 2013، ص 17.
- 2- مرت الهجرة غير الشرعية بمرحلتين تاريخيتين مهمتين الاولى هي الهجرة (من الشمال الى الجنوب) وهذه المرحلة انطلقت مع بدء الرحلات الاستكشافية التي قام بها الاوربيون نحو العوالم الجديدة، اما المرحلة الثانية فهي (الهجرة من الجنوب الى الشمال) وقد انطلقت هذه المرحلة في النصف الثاني من القرن العشرين وتحديداً بعد نهاية الحربين العالميتين الاولى والثانية. ينظر د. خليل حسين قضايا دولية معاصرة، ط 1، دار المنبل، لبنان، 2007، ص 422 وما بعدها.
- 3- الشيخ الامام، محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، 2003، ص 368.
- 4- بن مخر محمد، الهجرة السرية للأطفال الجزائريين الى اوربا، دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، كلية لقانون والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، 2017، ص 14.
- 5- تجدر الإشارة الى انه ثمة مجموعة من الظواهر التي تختلط بظاهرة الهجرة غير الشرعية ولعل من اهم تلك الظواهر ما يلي:
- أ - الهجرة والابعاد: حيث ان هناك علاقة وثيقة بين الهجرة والابعاد والمتوسط بالأبعاد في سياق دراستنا ان تطلب المولة من الاجنبي مغادرة اقليمها خلال مدة معينة ولا تعرض للجزاء او الاخراج بالقوة، وتلجأ المولة الى مثل الاجراء لأسباب تتعلق بأمنها الداخلي والخارجي، وهو ما تلجأ اليه المولة أيضاً بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين في الكثير من الاحيان.
- ب- الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر: ان تهريب البشر او المتاجرة بهم تمثل نقطة مهمة في الهجرة فعلمية فتح الحدود بين الدول والاسواق الدولية المفتوحة والتي هي من افرازات المولة لم تؤدي فقط الى زيادة عمليّة النوافذ الدولية لرووس الاموال والأيدي العاملة وانما ادت أيضاً الى زيادة عمليّة الجريمة المنظمة فالأشخاص الذين يقومون بعصابات التهريب بجلهم (المهاجرين غير الشرعيين) يجدون انفسهم في الغالب مجردون من اوراق السفر الامر الذي يدفع هذه العصابات الى استغلال المهاجرين وخاصة الصغار والنساء منهم لغرض المتاجرة بهم الامر الذي يظهر لنا قوة العلاقة بين هاتين الظاهرتين. بو عافية ليندة، وريا شهيدة، الهجرة غير الشرعية ومكافئها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدالرحمن ميرة، الجزائر، 2013، ص 109.
- 6- د. محمد فتحي عبد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، من اصدارات جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2010، ص 35.

- أ- الركن الشرعي : ويراد به تلك النصوص القانونية التي وضعها المشرع بغية تجريم واقعة ما لغرض حماية الفرد والمجتمع ومتى ما تم مخالفة هذه النصوص فأن الامر يستوجب العقاب .
- ب- الركن المادي : ويشتمل الركن المادي في الهجرة غير الشرعية وهو يقوم على ثلاث عناصر رئيسية وهي ( مغادرة البلاد بطريقة غير شرعية ، وضبط الشخص اثناء المغادرة ، وان تكون المغادرة قد تمت باستخدام وثائق مزورة ) .
- ج- الركن المعنوي : ويتحقق هذا الركن بخروج الاشخاص والمواطنين من البلاد بشكل مخالف للتشريعات المعمول بها للحصول على التأشيرات الضرورية ، ينظر ، فايزة بركان ، اليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج خضر ، الجزائر ، 2012، ص 26 وما بعدها .
- 33 - ينظر المادة (6) من البروتوكول .
- 34 - ينظر الفقرة (1) من المادة (11) من البروتوكول .
- 35 - ينظر المادة (12) من البروتوكول .
- 36 - ينظر المادة (13) من البروتوكول .
- 37 - ينظر ، د. عزت الشيبيني ، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، بحث مقدم الى ندوة ( الهجرة غير الشرعية ) المنعقدة من قبل أكاديمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، خلال المدة ( 8-10/2/2010 ) ، ص 21.
- 38 - ينظر وثيقة مجلس الامن الدولي ذي الرقم ( S / Res/2240/9 October / 2015 ) .
- 39 - ينظر وثيقة مجلس الامن الدولي ذي الرقم ( S / Res/2240/7 September / 766/ 2016 ) .
- 40 - للمزيد حول هاتين الاتفاقيتين ينظر الموقع التالي ( <http://www.iol.org> ) تاريخ زيارة الموقع 1/10/2019 .
- 41 - ينظر ، د. عبدالله علي عبو ، مصدر سابق ، ص 206.
- 42 - الاتحاد الاوربي هو عبارة عن منظمة دولية اقليمية انشئ بموجب معاهدة ماسترخت عام 1992، ويقع مقر المنظمة الرئيسي في مدينة بروكسل ، ويضم في عضويته ( 27 ) دولة ، للمزيد حول الاتحاد الاوربي ، ينظر معن بن عبدالعزيز الرئيس ، الاتحاد الاوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد ( القيود والفرص ) ، كلية الآداب والعلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، فلسطين ، 2014، ص 6 وما بعدها .
- 43 - ينظر د. عبدالله علي عبو ، مصدر سابق ، ص 203.
- 44 - زهور مناد ، مسألة الهجرة في العلاقات الاورور مغاربية ( رهانات وافاق ) رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، 2004، ص 54.
- 45 - خديجة بنتة ، السياسة الامنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير ، الجزائر ، 2014، ص 79 - 80.
- 46 - ينظر د. عبدالله علي عبو ، مصدر سابق ، ص 205.
- 47 - فايزة بركان ، مصدر سابق ، ص 78.
- 48 - ينظر ، خديجة بنتة ، مصدر سابق ، ص 80.
- 49 - شوقي ذياب ، صبرين بو عكاز ، البعد الامني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط ، دراسة حالة المغرب افودجاً ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي السبتي ، الجزائر ، 2016، ص 97.
- 50 - شوقي ذياب وصبرين بو عكاز ، المصدر نفسه ، ص 92.
- أ- الاشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية دون ان يتم تسوية وضعيتهم .
- ب- الاشخاص الذين يدخلون بطريقة قانونية وتنتهي مدة الاقامة المسموح بها لهم .
- ت- الاشخاص الذين يعملون بطريقة غير قانونية .
- ث- متمسكي اللجوء الذين رفضت طلباتهم . للمزيد ، ينظر ، قوسم فضيلة ، مصدر سابق ، ص 12 وما بعدها .
- 17 - ساعد رشيد ، مصدر سابق ، ص 17.
- 18 - تجدر الاشارة الى انه هناك مجموعة من طرق الهجرة غير الشرعية يمكن تجسيدها بما يلي :
- أ- الهجرة عن طريق البحر : غالباً ما يفضل المهاجرون استخدام هذه الطريقة في الهجرة لأسباب كثيرة منها انها قليلة التكاليف ، فضلاً عن اتساع المساحات الساحلية والتي تجعل من الصعب وضعها تحت المراقبة على مدار الساعة الامر الذي يسهل وصول المهاجرين الى الجهة المقصودة .
- ب- الهجرة عن طريق البر : يلجأ المهاجرون غير الشرعيين الى هذه الطريقة وذلك لتقليل تكاليفها وقلة مخاطر الكشف عنها وذلك لوجود ساحات واسعة على الحدود يمكن للمهاجرين الاختباء فيها .
- ت- الهجرة عن طريق الجو : من النار ان يلجأ المهاجرون غير الشرعيين الى استخدام هذه الطريقة وذلك لانها باهظة الثمن وتتطلب اتباع العديد من الاجراءات والمروء من خلال العديد من نقاط التفتيش والسيطرة وبالتالي ارتفاع احتمالات الكشف عنهم . ينظر د. محمد صباح سعيد ، مصدر سابق ، ص 31 وما بعدها .
- 19 - د. عبدالمجيد سليمان وأكرم محمود اسود ، العوامل المؤثرة على الهجرة الدولية في افريقيا كوردستان ، مجلة جامعة زانكو ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي للشباب ، اربيل ، 2002 ، ص 309.
- 20 - د. عبدالله علي عبو ، مصدر سابق ، ص 192.
- 21 - د. محمد صباح سعيد ، مصدر سابق ، ص 23.
- 22 - د. مصطفى محمد راضي ، الهجرة غير الشرعية للعراقيين ، الاعداد والاسباب والحلول ، دائرة البحوث ، مجلس النواب العراقي ، كانون الاول ، 2018 ، ص 6.
- 23 - ساعد رشيد ، مصدر سابق ، ص 66.
- 24 - د. عبدالمجيد سليمان ، وأكرم محمود اسود ، مصدر سابق ، ص 312.
- 25 - بو عافية ليندة ، وبرايش شهيدة ، مصدر سابق ، ص 27.
- 26 - د. عبدالله علي عبو ، مصدر سابق ، ص 196.
- 27 - طویل منال ، التعاون الدولي في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ( افريقيا - اوربا ) ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012، ص 167-168.
- 28 - بو عافية ليندة ، وبرايش شهيدة ، مصدر سابق ، ص 28.
- 29 - د. عبدالله علي عبو ، مصدر سابق ، ص 197.
- 30 - تم اعتماد هذا البروتوكول وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام اليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة (25) المؤرخ في 15 تشرين الثاني من العام ( 2000).
- 31 - ينظر الفقرة ( أ ) من المادة (3) من البروتوكول .
- 32 - تقوم الهجرة غير الشرعية كجريمة على ثلاث اركان رئيسية وهي :